بغية الشروع في مهمة ازالة النتائج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السلبية والخطرة لاستمرار الاعتماد السافر للاقتصاد العراقي على العوائد النفطية، وبهدف الحد والتخفيف من سوء التوزيع السائد والمحتمل في الدخول والثروات، ينبغي على مجلس الحكم المؤقت المباشرة في وضع الأسس السليمة لنظام ضريبي كفوء وفعال للعراق الجديد.

وجهة نظر

عن اصلاح النظام الضريبي في العراق الجديد

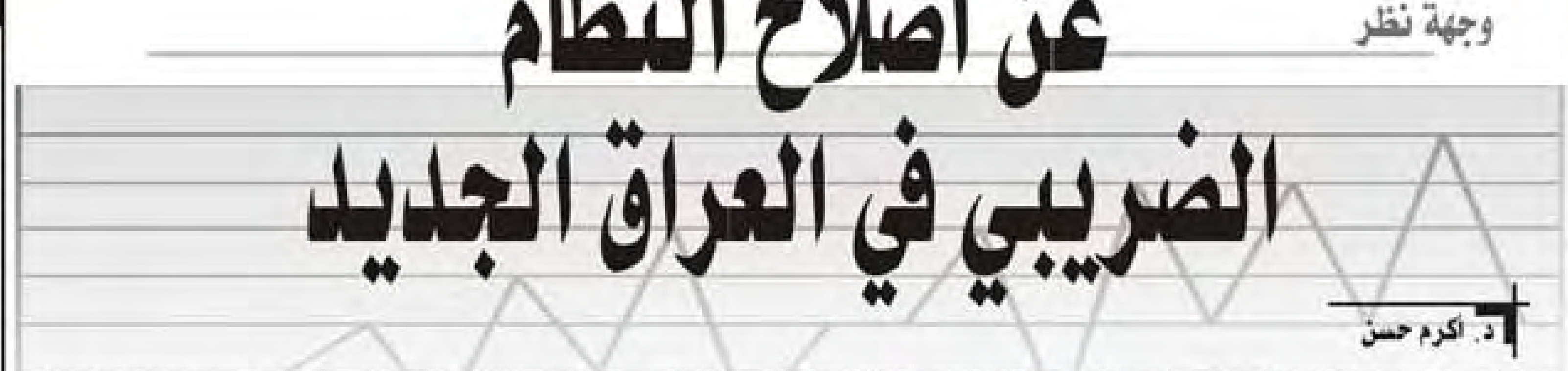

د. أكرم حسن

لقد تحولت القوانين الضريبية، في عهد صدام البائد، الى قوانين "الخاوة والبرطيل والكرمة"، وشل عمل أجهزة الجباية والرقابة الضريبية، ولم يبق للنظام الضريبي دور يذكر في الادارة الاقتصادية وفي إعادة توزيع الدخول وفي دعم التكافل الاجتماعي وفي تقوية دوافع المسؤولية في حماية المال العام ومؤسسات الدولة. ولكي تتم إزالة هذا الارث الثقيل لنظام صدام المقبور، ينبغي على مجلس الحكم، رغم انشغاله حاليا في تلبية الحاجات الآنية والملحة لأبناء الشعب، ان يولي مسألة إصلاح النظام الضريبي اهمية كبيرة، ولا ينبغي لهذا المجلس ترك زمام المبادرة بيد سلطة التحالف المؤقتة- كما حدث مع قرار منح البنك المركزي الاستقلالية عن وزارة المالية- في اتخاذ قرارات بإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد العراقي، لما لهذه القرارات من نتائج اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة على مستقبل العراق. كتب الخبير الاقتصادي العراقي الدكتور صبري زاير السعدي مقالة تحت عنوان "التحرر الاقتصادي والسياسة النفطية في العراق: رؤيا وأولويات" والتي تم نشرها باللغة الانكليزية على صفحات مجلة MEES في نهاية شهر تموز الماضي. وتعتبر هذه المقالة واحدة من بين مجموعة من المقالات التي نشرها الكاتب مؤخرا والتي تستهدف المساهمة في صياغة المشروع الوطني لبناء وإصلاح الاقتصاد العراقي بعد سقوط نظام البعث المقيت. ومن بين الدعوات التي تضمنتها هذه المقالة الرائدة، أثارت انتباهي دعوة الكاتب الى زيادة حصيلة الضرائب على النشاطات الاقتصادية غير النفطية، خلال الاعوام العشرة القادمة، لتساهم في تمويل قرابة [illegible]% من نفقات الميزانية الحكومية السنوية والبرنامج السنوي للاستثمارات العامة. وتأتي هذه الدعوة متناسقة مع تأكيد الكاتب، اولا، على ضرورة رفع مساهمة النشاطات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي العراقي الى حوالي [illegible]% خلال الفترة ذاتها، وثانيا، على التعامل الجدي مع قضية العدالة في توزيع الدخول والثروات لأهمية ذلك على الاستقرار الاقتصادي ولبناء الديمقراطية والتكافل الاجتماعي في العراق الجديد. قد تثير المطالبة بالإصلاح السريع للنظام الضريبي والدعوة الى رفع حصيلة الضرائب التحفظات التالية:

أولا: لاشك في ان اهداف تقليل الاعتماد الصارخ للاقتصاد العراقي على العوائد النفطية، والحد من سوء العدالة في توزيع الدخول والثروات، تعتبر اهدافا استراتيجية وطنية بعيدة المدى تشكل مهمة إعادة هيكلة النظام الضريبي جزءاً من مهماتها، وتتطلب صياغتها ووضعها قيد التنفيذ وجود دستور دائم وحكومة منتخبة. ان مطالبة مجلس الحكم المؤقت بتناول قضية الضرائب، منذ الآن، قد يحد من قدرة المجلس على إنجاز المهام الملحة الملقاة على كاهله والمتمثلة في إعادة الأمن والاستقرار واصلاح الخدمات العامة وتوفير فرص العمل، ناهيك عن احتمال تصاعد ردود الفعل الشعبية المناهضة لمثل هذه الاجراءات.

ثانيا: ربما يعتقد البعض بأن فترة العشرة أعوام المقبلة لا تكفي لكي تتصاعد حصيلة الضرائب خلالها تدريجيا لتصل الى [illegible]% في تمويل مصاريف الحكومة وبرنامجها الاستثماري السنوي. فالذي ينظر الى بنود ايرادات الميزانية العامة التي وضعتها سلطة التحالف المؤقتة في بداية شهر تموز الماضي، والتي تغطي النصف الثاني من هذا العام، يجد ان حصيلة الضرائب لا تتعدى [illegible] مليون دولار ([illegible]%) من مجموع ايرادات الميزانية المقدرة بـ [illegible] بليون دولار. فإذا كانت حصيلة الضرائب ضئيلة الى هذا المستوى، فهل بمقدور العراق تحقيق هدف رفع مساهمة القطاعات غير النفطية الى قرابة [illegible]% في الناتج المحلي الاجمالي خلال عقد من الزمن، وبالتالي رفع حصيلة الضرائب على هذه القطاعات غير النفطية لكي تمول [illegible]% من مصاريف الدولة وبرنامجها الاستثماري؟

ثالثا: من الواضح ان عملية اعمار العراق تحتاج الى مبالغ استثمارية ضخمة تصل، وفقا لبعض التقديرات الى قرابة [illegible] مليار دولار. ومن المتوقع ان تساهم استثمارات القطاع الخاص الوطني ورؤوس الأموال الأجنبية في تمويل جزء من هذه الاستثمارات، مما يستدعي خفض الضرائب، خاصة في المرحلة الأولى بغية تشجيع هذه المساهمة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي. ان القرار الذي اتخذ مؤخرا من قبل سلطة التحالف في إلغاء كافة الضرائب المفروضة على الاستيرادات، وكذلك قرار مجلس الحكم في الإعفاء عن دفع الضرائب على الدخل لهذا العام، تعتبر أدلة واضحة على هذا التوجه. ترى كيف يمكن رفع حصيلة الضرائب وفقا للمقترح المذكور اعلاه؟

تحفظات

اعتقد بأن هنالك أسبابا عملية تدعو الى التريث في الموافقة على التحفظات الواردة اعلاه:

أولا: اعتقد بأن من الخطأ اعتبار عملية تلبية الحاجات الآنية والملحة كعملية منفصلة عن مهمات صياغة سياسات اقتصادية واضحة ووضع استراتيجية وطنية طويلة الأمد. ان ما تتطلبه تلبية هذه الحاجات من انفاق عام وتوزيع للأجور لابد من ان يتم وفقا لبرنامج واضح لإعادة اعمار العراق، برنامجا يشكل المرحلة الأولى من الاستراتيجية الاقتصادية المنشودة. وضمن هذا المنظور، تصبح مهمة إصلاح وإعادة هيكلة النظام الضريبي والنظام المصرفي والنظام الجمركي مهمة موازية وأساسية في تأطير وتنظيم النشاطات الانفاقية العامة لمختلف الوزارات والهيئات العامة، وفي مراقبة آثارها المحتملة.

ثانيا: لا تثير ضآلة حصيلة الضرائب الدهشة في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة حيث التوقف شبه الكامل للنشاط الانتاجي وتفشي البطالة وانعدام الأمن والاستقرار والافتقاد للخدمات العامة. غير ان احتمالات خروج العراق من هذا المأزق تبقى كبيرة. فالتقديرات الأخيرة تشير الى ان اعمار العراق يحتاج الى إنفاق حوالي [illegible] مليار دولار خلال الأعوام الخمسة القادمة، وان توفير هذا المبلغ ليس بالأمر المستحيل. فقد أعلنت سلطة التحالف مؤخرا بأن انتاج العراق من النفط حاليا يقارب [illegible] مليون برميل يوميا، ومن المتوقع ان يصل الإنتاج النفطي الى قرابة [illegible] مليون برميل يوميا في العام القادم وفقا للتصريحات التي أدلى بها وزير النفط العراقي مؤخرا. هذا في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي عن تخصيص [illegible] مليار دولار لمشاريع اعمار العراق لعام [illegible]، وتصريح وزير التخطيط العراقي بأن العراق يمتلك حاليا [illegible] مليار دولار من الأموال المجمدة ومن موجودات صندوق برنامج النفط مقابل الغذاء. لاشك في ان انفاق هذه المبالغ الهائلة على مشاريع توفير الخدمات العامة واعمار البنى التحتية للعراق، خلال السنوات القليلة القادمة، سيؤدي الى زيادة كبيرة وسريعة في مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي. ان الزيادة المتوقعة في معدلات الانتاجية والارباح والاجور في قطاعات مهمة كقطاع الري والزراعة وقطاع البناء والتشييد وقطاع المواصلات والاتصالات وقطاع التجارة، ستزيد من احتمالات ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة حصيلة الضرائب في تمويل النفقات الاستهلاكية والاستثمارية العامة الى حدود [illegible]% في نهاية الأعوام العشر القادمة. وللتأكد من قدرة العراق على إنجاز هذه المهمة، بالإمكان الرجوع الى احصاءات الاقتصاد العراقي لفترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، لتبيان ان القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية قد شكلت ثلاثة أرباع الناتج المحلي الاجمالي، وان حصة الضرائب تجاوزت [illegible]% من نفقات الميزانية العامة.

ثالثا: من المتوقع ان الزيادة الكبيرة في الاستثمارات العامة في المجالات التي يحتل فيها تاريخيا، القطاع الخاص موقعا مهما كالزراعة والبناء والتجارة والمواصلات، ستؤدي الى توليد وفورات خارجية كبيرة سينعكس أثرها المباشر في ارتفاع ملحوظ في معدلات الانتاجية والأرباح في هذه النشاطات الحيوية، والتي سيكون القطاع الخاص المستفيد الأول منها. يضاف الى ذلك استفادة القطاع الخاص المتوقعة من الارتفاع الكبير في الطلب الداخلي بفعل زيادة الأجور والرواتب الناتجة عن الارتفاع في العمالة والتشغيل في الأمد القصير والمتوسط.

الضمان الاجتماعي

إذا تحققت التوقعات في ارتفاع انتاجية وأرباح القطاع الخاص كحاصل لضخامة استثمار المال العام، فمن المفروض ان يتحمل هذا القطاع عبئه في حصيلة الضرائب ومساهمته في تمويل جزء من الضمان الاجتماعي. فمن ناحية أولى، لا يمكن تلبية شروط الاستقرار السياسي والاجتماعي الضرورية لعمل القطاع الخاص في ظل التفاوت الصارخ في توزيع الثروات والدخول السائدة حاليا في العراق. فاحتمالات تعمق سوء توزيع الدخول والثروة في العراق ستبقى كبيرة في ظل سيادة اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي، مما يدعو الى وضع نظام ضريبي كفوء وصارم لتدارك النتائج العكسية المحتملة على الرفاه والاستقرار في البلد. ومن ناحية ثانية، ان دفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة من قبل شرائح واسعة من المجتمع هو جزء اساسي في عملية بناء المؤسسات الديمقراطية في العراق. فأداء الواجب الضريبي يمنح المواطنين كافة، وبضمنهم فئة رجال الأعمال، الحق في المشاركة الديمقراطية في صنع القرار وفي ممارسة حق الرقابة على اداء السلطات العامة ومحاسبتها. ان دفع الضرائب يشكل احد اعمدة بناء المجتمع المدني في العراق الجديد. ان دعوة البعض الى عدم زج مجلس الحكم بشكل مبكر في قضايا إعادة الهيكلة المؤسسية للاقتصاد العراقي تحت ذريعة انشغال هذا المجلس في تلبية الحاجات الآنية والملحة، لا مبرر لها.

مهربو النفط العراقي شبكة دولية أقامها صدام حسين

تفقد عمليات تهريب النفط العراقي بغداد يوميا ما يصل الى 2500 طن من النفط الخام مما يضع التحالف الامريكي البريطاني امام تحد كبير في الجنوب العراقي، واوضح ((القومندان شارلي مايو)) ان تهريب النفط العراقي بدأ منذ 1992 عندما اقام الرئيس العراقي السابق صدام حسين شبكة تهريب ذات امتدادات دولية. واضاف: "انها متاهة كبيرة و(كشف) خباياها يحتاج بعض الوقت". وذلك لدى شرح جهود الفرقة الدولية التي تسيطر على مناطق من الجنوب العراقي في القضاء على هذه التجارة الخفية. وقال: "ان تهريب النفط موضوع نأخذه على محمل الجد". وتابع ان القوانين العراقية ومعابر هذا البلد ومياه شط العرب قرب البصرة التي تقع على الخليج تمثل عقبات جدية امام عمل القوات البريطانية والايطالية والهولندية والامريكية والدنماركية. وتمر الحدود العراقية الايرانية بشط العرب مما يسهل على المهربين ادخال عباراتهم المحملة بالنفط الى المياه الايرانية لتفادي الوقوع في قبضة السلطات. وقال القومندان مايو: "انهم يتقدمون في اتجاه اليمين ثم يفرون". وتعذر على الضابط البريطاني تقدير كمية النفط التي يتم تهريبها والتي تخسر الخزينة العراقية عائداتها، غير انه اشار الى ان التهريب ((في بعض الايام)) يصل الى ما بين 2000 و2500 طن. واوضح ان المهربين يتنقلون بشاحنات صهريج الى موقع معزول يمر منه انبوب، يقومون بثقبه وتحميل شاحناتهم قبل ان يسلكوا الطرق الصحراوية أو استخدام المسالك النهرية. ويملك العراق ثاني احتياطي عالمي من النفط بعد السعودية، ويبلغ انتاجه الحالي مليوني برميل يوميا بالرغم من توالي الهجمات المسلحة وعمليات التخريب لانابيب النفط التي تنسب الى انصار النظام السابق. وكان العراق يصدر في اطار برنامج ((النفط مقابل الغذاء)) الذي اقرته الامم المتحدة سنة 1996 مليونين و800 الف برميل يوميا اضافة الى التهريب. وقال القومندان مايو ان تهريب النفط وسرقة السيارات يمثل مصدر قلق كبير للقوة المتعددة الجنسيات في جنوب العراق.

وفي الثامن من آب اعترضت البحرية البريطانية في الخليج باخرة "نافستار" المسجلة في بنما وعلى متنها 1100 طن من النفط العراقي المهرب، وقطرتها الى ميناء ام قصر في جنوب العراق. وتم تسليم اعضاء طاقم السفينة الاوكرانية الى الشرطة العراقية.

كما تم اعتراض باخرتين اخريين في السادس من آب قرب ام قصر محملتين بـ 2500 طن من النفط العراقي المهرب. وبحسب شارلي مايو فان المهربين الذين عملوا خلال حكم صدام حسين ما يزالون يعملون جزئيا "غير ان إعادة تأهيل المؤسسات القضائية في العراق يمكن ان يسهم في وضع حد لانشطتهم.

مزورو العملة يهددون بنسف البنك المركزي العراقي

أكد مسؤول في البنك المركزي العراقي ان عصابات تعمل بتزوير العملة العراقية هددت بنسف البنك في حالة شروعه بتبديل العملة الرسمية الحالية بأخرى جديدة الامر الذي استدعى تشديد الحراسة حوله وعلى العاملين فيه

وتأتي هذه التهديدات عقب الاعلان في بغداد عن وصول كميات كبيرة من الدنانير العراقية الجديدة المطبوعة في بريطانيا حديثا لاستبدالها بالعملة المتداولة حاليا التي تحمل صورة الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين وذلك ابتداء من الخامس عشر من الشهر الحالي. وكانت مطبعة ديلارو في لندن قد اعلنت انجاز عملية طبع العملة العراقية الجديدة قبل موعدها واوضح المسؤول في تصريح له ان هذه العصابات تحاول ايداع مبالغ نقدية كبيرة من العملة الحالية المزورة في مصارف الرافدين لكي تستبدلها في وقت لاحق بالعملة الجديدة. والقت الشرطة العراقية قبل ايام القبض على عصابة تزوير حاول افراد منها ايداع مبالغ ضخمة تقدر بعشرات الملايين من الدنانير المزيفة بعد ان عمدوا الى تهديد الموظف المسؤول عن تسلم هذه المبالغ بالقتل اذا لم يقبل ايداعها في حساباتهم الامر الذي اضطر معه الى ابلاغ المسؤولين في البنك الذين قاموا بدورهم باستدعاء الشرطة التي القت القبض عليهم. من الجدير بالذكر ان البنك المركزي العراقي قد باشر بتسلم دفعات من العملة الجديدة التي طبعت خارج العراق وسيتم تداولها في الخامس عشر من الشهر المقبل وكان مصدر مسؤول في البنك المركزي العراقي قد اعلن في وقت سابق ان الفئات الجديدة (25000,10000,5000,1000,250,50) دينار عراقي سيتم ضخها الى المصارف الحكومية والاهلية وفروعها في بغداد والمحافظات العراقية الاخرى بما فيها مناطق كوردستان العراق خلال الايام المقبلة الى ذلك اصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة تعليماتها الى وزارة المالية بشأن رواتب العراقيين لشهر ايلول وتشرين الاول التي اصدرت بدورها منشورا ينص على ان تكون رواتب شهر ايلول وتشرين الاول كما هي عليه في شهر آب ودون اي تغيير وستصرف بالدولار الاميركي كما وزعت وزارة المالية العراقية منشورا في جميع انحاء العراق تحذر فيه من مخاطر الانجرار وراء شائعات تجار العملة التي تدعي بان سعر صرف الدينار العراقي سيتخفض امام الدولار في حالة استبداله بالدينار الجديد مطمئنة للمواطنين بأن سعر الصرف سيظل ثابتا بشكل اكبر من الماضي بعد توزيع العملة الجديدة التي يصعب تزويرها كما اكدت. ومعروف ان سعر صرف الدولار يتراوح حاليا بين الفين والفين ومائتي دينار عراقي بعد ان كان هذا الدينار يساوي في الثمانينات ثلاثة دولارات. وكانت السلطات العراقية قد القت القبض مؤخرا على عصابة بحوزتها مطبعتين حديثتين لتزوير العملة نشرت المدى تفاصيل ذلك في عدد سابق وفي غضون ذلك يبذل البنك المركزي العراقي جهودا واسعة لاستعادة مئات الملايين من الدنانير التي نهبت من المصارف في انحاء العراق عقب سقوط النظام السابق في نيسان الماضي.

موازنة العراق المقبلة (مليار دولار) تعتمد على تصدير النفط

بغداد: بلغت القيمة المقدرة للموازنة العراقية للسنة المالية 2004 ثلاثة وثلاثين مليار من الدولارات منها عشرون مليار دولار تمثل المساعدات التي خصصتها الإدارة الأمريكية لإعمار العراق وثلاثة عشر مليار دولار هي العائدات المتوقعة من تصدير النفط العراقي. اعلن ذلك وزير المالية (كامل الكيلاني) موضحا ان مبالغ اخرى قد تضاف إلى الميزانية المذكورة إذا انجحت خطة تعد حاليا لجذب اموال جديدة إلى العراق. وقال ان وفدين احدهما يمثل العراق والثاني يمثل الأمم المتحدة اجتمعا على هامش مؤتمر دبي لصندوق النقد والبنك الدوليين الذي عقد مؤخرا واتفقا على غربلة العقود التي أبرمت خلال الفترة الماضية على مذكرة التفاهم والغاء عقود وتعديل عقود اخرى، فيما سيتم تنفيذ العقود التي لم تخضع للتغيير. وبشأن صرف رواتب الموظفين أوضح الوزير انه سيبدأ في بداية شهر نوفمبر المقبل احتساب رواتب موظفي الدولة بحسب سلم الرواتب الجديد الذي يتضمن 11 درجة أساسية، إضافة إلى درجتين عاليتين وبالدينار العراقي ذي الطبعة الجديدة، مؤكدا ان الرواتب ستكون مجزية وبما يتلاءم والجهد الذي يبذله الموظف في عمله لأنها ستصرف على أساس قيمة العمل وليس على أساس العناوين الوظيفية. واكد وزير المالية ان فرص العمل في العراق ستتوفر بنحو يفوق عدد العاطلين سواء كانوا من حملة الشهادات الجامعية أم من غيرهم ودافع عن قانون الاستثمار العراقي الجديد الذي تعرض إلى حملة انتقادات واسعة بعد التصريحات التي أدلى بها الوزير على هامش مؤتمر دبي الأخير. وقال ان هذا القانون وضع من اجل العراقيين وليس من اجل ان يمتلك احد العراق مبينا ان التباسا في فهم تصريحاته في دبي أستغل لمجرد الإثارة وان سوء الفهم يرجع إلى الخلط بين قانوني الاستثمار وبين قانون المصارف الذي يجيز للمصارف الأجنبية تملك ستة مصارف في العراق خلال السنوات القادمة.

الخارجية الأمريكية:

75 مليار دولار تكاليف إعمار العراق

أعلن (آلان لارسن) مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الاقتصادية، ان التقديرات الحالية لعملية إعادة بناء العراق تشير الى انها تتراوح بين 50 و75 مليار دولار. وقال لارسن في مؤتمر صحفي ان الرئيس بوش طلب من الكونغرس تمويلا إضافيا قدره 20 مليار لإعادة إعمار العراق، مؤكدا الحاجة لجهود الآخرين "لدعم العراقيين، وبناء دولتهم". وأوضح لارسن ان باستطاعة العراق ان يساهم في سد بعض النفقات الأساسية لموازنة تشغيل الدولة، من خلال الضرائب وعائدات النفط العراقي والتي يتوقع ان تصل الى 12 مليار دولار عام 2004، ولترتفع خلال السنتين التاليتين الى 19 مليار دولار سنويا. وأكد على اهمية ان يكون للمجتمع الدولي دور فاعل في مساعدة العراق للخروج من المحنة والمضي قدما في عملية التنمية. وتتضارب الأرقام الخاصة بكلفة إعادة بناء العراق، إلا انه يتوقع ان تعلن بعض المعلومات خلال بيع الثلاثة القادمة، بعد ان

الاقتصادية لتقدير احتياجات 14 قطاعا في العراق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وعدد من الجهات المانحة ومجلس الحكم. وقال المسؤول الأمريكي ان هنالك عدة طرق لتقديم الدعم لعملية إعادة اعمار العراق، مشيرا الى ان ذلك يمكن ان يتم عبر إنشاء صندوقين أحدهما تابع للبنك الدولي والآخر للأمم المتحدة او بأي وسيلة أخرى. وأوضح لارسن ان بعض الدول أو الشركات الخاصة يمكنها التكفل بمشروعات بعينها بشكل كامل بشرط ان تكون ضمن الاستراتيجية المحددة لإعادة البناء. وتحدث لارسن عن العلاقة بين الأمن والتنمية، قائلا انهما مرتبطان ببعضهما، لان توفير الأمن يدفع بالتنمية قدما وتساعد التنمية على استقرار الأوضاع. وحول القرارات الاقتصادية الأخيرة في العراق قال لارسن انها صدرت بموافقة مجلس الحكم العراقي، وتهدف الى دمج

مراقبون يرفضون تشبيه خطة بوش لاعمار العراق بخطة مارشال !

وصف ونستون تشرشل رجل الدولة البريطاني خطة مارشال بأنها "العمل الأكثر رفعة في التاريخ". وخطة مارشال هي خطة معونات أمريكية ضخمة ساعدت أوربا الغربية على الوقوف على قدميها من جديد بعد الحرب العالمية الثانية. واليوم قفز هذا "العمل الرفيع" من كتب التاريخ الى الخطاب السياسي المعاصر حيث أعاد الرئيس الأمريكي جورج بوش ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع وآخرون الى الأذهان خطة مارشال عندما طلبوا موافقة الكونغرس الأمريكي على جهود بوش لإعادة اعمار العراق. لكن المؤرخين يثيرون شكوكا في هذه المقارنة. وقال بعض كبار الكونكرس الديمقراطيين ان تصرفات بوش تتعارض مع روح خطة مارشال التي استمدت اسمها من صاحبها الحاصل على جائزة نوبل للسلام جورج سي. مارشال. قال لاري بلاند وهو حجة مرموقة في خطة مارشال ورئيس تحرير "أوراق مارشال" ق

مؤسسة جورج سي. مارشال في لكسينجتون بولاية فرجينيا: "لا ارى مشكلة إذا ما كانوا يريدون منح أموال للعراق لجعله نظاما ديمقراطيا جيدا. لكن علينا الا نخدع انفسنا وندعي أن ما نفعله هو خطة مارشال". واضاف "لم تنخدع النخبة الاقتصادية. ومن ثم فأن هذا التلفيق سياسي أكثر منه واقعا. إننا لن نقدم لهم خطة مارشال "ما سنفعله هو ضخ كبير ومكلف للأموال". واضاف ايمانويل ويكسلر استاذ الاقتصاد الفخري في جامعة كونيتيكت الذي ألف كتابا دقيقا عن الجوانب الاقتصادية لخطة مارشال تحت عنوان "عودة الى خطة مارشال" قائلا: "الإجابة المختصرة من وجهة نظري هي، التشبيه ليس دقيقا بالمطلق". ورأى مارشال، وهو جنرال متقاعد شغل منصب وزير الخارجية في إدارة الرئيس الأمريكي هاري ترومان، الخطة وسيلة كي تعزز الولايات المتحدة من خلالها الانتعاش الاقتصادي في أوربا وتحتوي النفوذ السوفيتي. ومنحت الولايات المتحدة من خلال الخطة التي استهدفت استعادة صناعات مختلفة (16) دولة معظمها في أوربا الغربية ضمت كذلك اليونان وتركيا، (13.3) مليار دولار خلال الفترة من (1948) الى (1952). ورفض السوفييت المساعدة ومنعوا دول أوربا الشرقية من قبولها. وقال بلاند ان خطة مارشال لن تستهدف إعادة بناء البنية الأساسية المدمرة لبلد ما وإنما استهدفت استعادة التجارة ووقف التضخم. واضاف بلاند ان معظم الأمريكيين نظروا الى الخطة باعتبارها "عملا سخيا" رغم ان الدول التي كانت تحصل على المعونة تمكنت بسرعة من شراء المنتجات الأمريكية. واضاف بلاند ان تكلفة خطة مارشال تقدر بنحو (100) مليون مليار بأسعار اليوم عند حساب التضخم و ربما كانت قيمتها اكبر كنسبة مئوية من الاقتصاد الأمريكي. ويطالب بوش الكونغرس بالموافقة على تخصيص (15) مليار للبنية الأساسية وخمسة مليارات لانشاء قوات للأمن. والمبلغ جزء من (87) مليار دولار خصصت للعمليات العسكرية في العراق وأفغانستان في العام المالي (2004) الذي يبدأ في أول تشرين الأول الجاري. وقال بوش في كلمته أمام الأمم المتحدة ان هذه الخطة "أكبر التزام مالي من نوعه منذ خطة مارشال". وقال بول بريمر رئيس الإدارة المدنية الأمريكية في العراق للجنة المخصصات المالية في مجلس الشيوخ الأمريكي "ان التمويل ينم عن رؤية كبيرة مساوية للرؤية التي أوجدت العالم الحر في نهاية الحرب الثانية". وقال ويكسلر انه خلافا للعراق فأن خطة مارشال كانت في بيئة اقتصادية وسياسية ساعدت على استخدام الأموال على نحو فعال. ويرفض بعض الديمقراطيين إشارات ادارة بوش الى خطة مارشال. قال السناتور روبرت بيرد من ولاية وست فرجينيا: "اعمار أوربا تم في سياق النزوع للعمل على الساحة الدولية وتعددية الأطراف والأمن الجماعي التي أدت الى انشاء الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي". واضاف بيرد: "من الصعب ان نرى ان الأمر نفسه أو يصدق القول نفسه على الوضع اليوم".

واشنطن:

أول مؤتمر اقتصادي عربي أمريكي في ديترويت

تحت شعار (عالم واحد وثقافات وامكانات لا محدودة)، انعقد في مدينة ديترويت بولاية ميشيغان الأمريكية ابتداء من يوم (28-9-2003) المنتدى الاقتصادي العربي الأمريكي واستمر ثلاثة ايام، والذي يعد أول تجمع من نوعه بمشاركة مائة وخمسين شخصية من كبار الشخصيات السياسية ونخبة من رجال الأعمال، لوضع اطر لعلاقة إيجابية بين العالم العربي والولايات المتحدة، فيما يتعلق بالاقتصاد ودفع عجلة التعاون العربي الأمريكي في مجالات التنمية والنمو الاقتصادي والتجارة وغيرها من المجالات. وسيشارك من الجانب العربي أحمد ماهر وزير الخارجية المصري وسعود الفيصل وزير الخارجية السعودي وولي عهد البحرين سلمان بن حمد آل خليفة، وكذلك عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية وأمين عام مجلس التعاون الخليجي وأمين عام منظمة الأوبك. أما من الجانب الأمريكي فيشارك وزير الخارجية كولن باول ووزير الطاقة سبنسر ابراهام ومساعد وزير الخارجية للشرق الأوسط وشمال افريقيا وليام بيرنز.

اوبك تخشى تراكم المخزونات وعودة العراق إلى السوق

قال وزراء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومسؤولون آخرون إن المنظمة خفضت الانتاج خوفا من تراكم المخزونات الموسمية في الشتاء وعودة العراق إلى مستويات انتاج ما قبل الحرب. وقال أحمد الفهد الصباح وزير النفط الكويتي "رفعنا انتاجنا لأن العراق كان يواجه مشاكل في ذلك الوقت.. الآن وقد عاد الى طبيعته (انتاج العراق).. نعود أيضا". وقال عدنان شهاب الدين كبير الاقتصاديين في أوبك أن الوزراء قدروا انهم يحتاجون لخفض الانتاج بمقدار (900) الف برميل يوميا لأن أوبك تتوقع تراكما في المخزون في الربع الأخير يبلغ في المتوسط (600) الف برميل يوميا. وأشار الى ان تنفيذ الخفض بكمية (900) الف برميل يوميا لمدة شهرين اعتبارا من الأول من تشرين الثاني يعادل خفضا قدره (600) الف برميل يوميا على مدار الربع. ويهبط هذا الخفض بحصص اعضاء اوبك باستثناء العراق الى (24.5) مليون برميل يوميا. وقال شهاب الدين "هذا إجراء تصحيحي للعودة الى مستويات شباط قبل أن نتخذ إجراءات استثنائية لتعويض التعطل (الانتاج) في العراق. "وقد يشهد اجتماع اوبك في الرابع من كانون الأول مزيدا من الخفض بناء على مستويات انتاج العراق. وقال رفائيل رميريز وزير النفط الفنزويلي "إذا لزم الامر سنخفض الانتاج مرة أخرى.. ذلك هو سبب اجتماعنا مرة أخرى في كانون الأول". وأضاف "لا يمكننا القول ماذا سيحدث نظرا لعدم اليقين بشأن العراق لكن مع تحسن الوضع سيعدلون (بقية أعضاء اوبك) انتاجهم". ودعا البيان الختامي للأوبك منتجي النفط غير الأعضاء فيها إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتحجيم زيادات الانتاج.